وهذا التقدير التابع للعلم القديم تارة يكون جملةً؛ كما في اللوح المحفوظ؛ فإنَّ فيه مقادير كل شيء، ويكون في مواضع تفصيلًا يخصُّ كل فردٍ؛ كما في الكلمات الأربع التي يؤمر الملك بكتابتها عند نفخ الروح في الجنين؛ يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقيٌّ أم سعيد[(١)].

فهذا تقديرٌ خاصٌّ، وهذا التقدير السابق على وجود الأشياء قد كان ينكره غلاة القدرية قديمًا؛ مثل: معبد الجهني[(٢)]، وغَيلان الدِّمشقي[(٣)]، وكانوا يقولون: إنَّ الأمر أُنُف.

ومنكر هذه الدرجة من القدر كافر؛ لأنَّه أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع.

(وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ؛ فَهِيَ مَشِيئَةُ اللهِ النَّافِذَةُ، وَقُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ،

= مرفوعًا: «لا يؤمن عبد، حتى يؤمن بالقدر خيره وشره من الله، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه». انظر: «صحيح الجامع» (٧٤٦١).

كما رواه أبو داود، والترمذي، وغيرهما؛ عن ابن عباس، وأبي بن كعب، وعبادة بن الصامت رضي الله عنهم مرفوعًا وموقوفًا.

(١) لما رواه البخاري (٧٤٥٤)، ومسلم (٢٦٤٣)، وهو جزء من حديث ابن مسعود المشهور: «إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه...» الحديث.

(٢) هو معبد بن عبد الله بن عليم الجهني البصري، أول من قال بالقدر، نهى الحسن عن مجالسته، وقال: «هو ضالٌّ مضلٌّ». قتله الحجَّاج سنة (٨٠هـ)، وقيل: صَلَبه عبد الملك بن مروان. انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/١٤١)، و«الأعلام» (٧/٢٦٤).

(٣) هو غيلان بن مسلم بن أبي غيلان، أبو مروان الدمشقي، كاتب بليغ، ثاني مَن تكلم في القدر، أخذه عن معبد الجهني، صَلَبه هشام بن عبد الملك بدمشق بعد عام (١٠٥هـ). انظر: «الأعلام» (٥/١٢٤).

وَهُوَ: الإِيمَانُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ حَرَكَةٍ وَلَا سُكُونٍ؛ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ، (لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ)[1]، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ مِنَ المَوْجُودَاتِ وَالمعْدُومَاتِ، فَمَا مِنْ مَخْلُوقٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ إِلَّا اللهُ خَالِقُهُ سُبْحَانَهُ، لا خَالِقَ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ.

وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ المتَّقِينَ وَالمحْسِنِينَ وَالمقْسِطِينَ، وَيَرْضَى عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَلَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ، وَلَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ، وَلَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ، وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهُ الْكُفْرَ، وَلَا يُحِبُّ الْفَسَادَ).

قوله: ((وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ...)) إلخ؛ فهي تتضمن شيئين أيضًا:

أولهما: الإيمان بعموم مشيئته تعالى، وأنَّ ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنَّه لا يقع في ملكه ما لا يريد، وأنَّ أفعال العباد من الطاعات والمعاصي واقعة بتلك المشيئة العامة التي لا يخرج عنها كائنٌ؛ سواءً كان مما يحبه الله ويرضاه أم لا.

وثانيهما: الإيمان بأنَّ جميع الأشياء واقعة بقدرة الله تعالى، وأنَّها مخلوقة له؛ لا خالق لها سواه، لا فرق في ذلك بين أفعال العباد وغيرها؛ كما قال

(١) في الأصل: لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يُرِيدُ.

تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات:٩٦].

ويجبُ الإيمان بالأمر الشرعيِّ، وأنَّ الله تعالى كلَّف العباد، فأمرهم بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته.

ولا منافاة أصلًا بين ما ثبت من عموم مشيئته سبحانه لجميع الأشياء وبين تكليفه العباد بما شاء من أمر ونهيٍ؛ فإنَّ تلك المشيئة لا تنافي حرية العبد واختياره للفعل، ولهذا جمع الله بين المشيئتين بقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير:٢٨-٢٩].

كما أنَّه لا تلازمَ بين تلك المشيئة وبين الأمر الشرعيِّ المتعلِّق بما يحبه الله ويرضاه، فقد يشاء الله ما لا يحبُّه، ويحبُّ ما لا يشاء كونه:

فالأول: كمشيئته وجود إبليس وجنوده.

والثاني: كمحبة إيمان الكفار، وطاعات الفجَّار، وعدل الظالمين، وتوبة الفاسقين، ولو شاء ذلك؛ لوجد كله؛ فإنَّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

[أفعال العباد]

(وَالْعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً، وَاللَّهُ خَلَقَ[1] أَفْعَالَهُمْ.

وَالْعَبْدُ هُوَ: المؤْمِنُ، وَالْكَافِرُ، وَالْبَرُّ، وَالْفَاجِرُ، وَالمصَلِّي، وَالصَّائِمُ.

وِلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَلَهُمْ إِرَادَةٌ، [وَاللهُ خَالِقُهُمْ وَقُدْرَتِهِمْ

---

(١) في الأصل: خَالِقُ.

وَإِرَادَتِهِمْ][1]؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]).

وكذلك لا منافاة بين عموم خلقه تعالى لجميع الأشياء، وبين كون العبد فاعلًا لفعله؛ فالعبد هو الذي يوصَفُ بفعله، فهو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، والله خالقه، وخالق فعله؛ لأنَّه هو الذي خلق فيه القدرة والإرادة اللتين بهما يفعل.

يقول العلَّامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي[2] غفر الله له وأجزل مثوبته: «إنَّ العبد إذا صلَّى، وصام، وفعل الخير، أو عمل شيئًا من المعاصي؛ كان هو الفاعل لذلك العمل الصالح، وذلك العمل السَّيِّئ، وفعله المذكور بلا ريب قد وقع باختياره، وهو يحسُّ ضرورة أنَّه غير مجبور على الفعل أو الترك، وأنَّه لو شاء لم يفعل، وكان هذا هو الواقع؛ فهو الذي نصَّ الله عليه في كتابه، ونصَّ عليه رسوله؛ حيث أضاف الأعمال صالحها وسيئها إلى العباد، وأخبر أنَّهم الفاعلون لها، وأنَّهم ممدوحون عليها - إنْ كانت صالحة - ومثابون، وملومون عليها - إنْ كانت سيئة - ومعاقبون عليها.

فقد تبيَّن بلا ريب أنَّها واقعة منهم باختيارهم، وأنَّهم إذا شاؤوا فعلوا،

---

(١) في الأصل: وَاللهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ.

(٢) انظر: «التنبيهات اللطيفة» (ص٤٧)، مع تغييرات يسيرة فيما نقله الشارح هنا وفيما هو مثبت في الطبعة التي أشرف عليها الأستاذان عبد الرحمن بن رويشد وسليمان بن حماد.

وإذا شاؤوا تركوا، وأنَّ هذا الأمر ثابت عقلًا وحسًّا وشرعًا ومشاهدةً.

ومع ذلك؛ إذا أردت أن تعرف أنَّها وإنْ كانت كذلك واقعة منهم كيف تكون داخلة في القدر، وكيف تشملها المشيئة؟! فيقال: بأي شيء وقعت هذه الأعمال الصادرة من العباد خيرها وشرها؟ فيقال: بقدرتهم وإرادتهم؛ هذا يعترف به كل أحد. فيقال: ومن خلق قدرتهم وإرادتهم ومشيئتهم؟ فالجواب الذي يعترف به كلُّ أحد أنَّ الله هو الذي خلق قدرتهم وإرادتهم، والذي خلق ما به تقع الأفعال هو الخالق للأفعال.

فهذا هو الذي يحلُّ الإشكال، ويتمكَّن العبد أن يعقل بقلبه اجتماع القدر والقضاء والاختيار.

ومع ذلك فهو تعالى أمدَّ المؤمنين بأسباب وألطاف وإعانات متنوِّعة وصرف عنهم الموانع؛ كما قال صلى الله عليه وسلم: «أما من كان من أهل السعادة؛ فسييسر لعمل أهل السعادة»[(١)].

وكذلك خذل الفاسقين، ووكلهم إلى أنفسهم؛ لأنَّهم لم يؤمنوا به، ولم يتوكَّلوا عليه، فولَّاهم ما تولَّوا لأنفسهم». اهـ

[القدر وأفعال العباد]

وخلاصة مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في القدر وأفعال العباد ما دلَّت عليه نصوص الكتاب والسنة من أنَّ الله سبحانه هو الخالق لكل شيء من الأعيان والأوصاف والأفعال وغيرها، وأنَّ مشيئته تعالى عامة شاملة لجميع الكائنات، فلا يقع منها شيء إلا بتلك المشيئة، وأنَّ خلقه سبحانه

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٧٤) من حديث علي رضي الله عنه.

الأشياء بمشيئته إنَّما يكون وفقًا لما علمه منها بعلمه القديم، ولما كتبه وقدَّره في اللوح المحفوظ، وأنَّ للعباد قدرة وإرادة تقع بها أفعالهم، وأنَّهم الفاعلون حقيقة لهذه الأفعال بمحض اختيارهم، وأنَّهم لهذا يستحقُّون عليها الجزاء: إمَّا بالمدح والمثوبة، وإمَّا بالذم والعقوبة، وأنَّ نسبة هذه الأفعال إلى العباد فعلًا لا ينافي نسبتها إلى الله إيجادًا وخلقًا؛ لأنَّه هو الخالق لجميع الأسباب التي وقعت بها.

(وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ الْقَدَرِ يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ سَمَّاهُمُ (النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم)[1]: مَجُوسِ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَيَغْلُو فِيهَا قَومٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْبَاتِ، حَتَّى سَلَبُوا الْعَبْدَ قُدْرَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ، وَيُخرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِ اللهِ وَأَحْكَامِهِ حِكَمَهَا وَمَصَالِحَهَا).

[الضُّلال في القدر]

وضلَّ في القدر طائفتان؛ كما تقدم:

الطائفة الأولى: القدرية نفاة القدر، الذين هم مجوس هذه الأمَّة؛ كما ورد ذلك في بعض الأحاديث مرفوعًا وموقوفًا[2]، وهؤلاء ضلُّوا بالتفريط

(١) في الأصل: (السَّلَفُ)، ولا شك أنه هو الصواب، لضعف الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) من ذلك ما رواه أبو داود (٤٦٩١) من حديث ابن عمر عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم أنه قال: ((القدريَّة مجوس هذه الأمَّة، إن مرضوا؛ فلا تعودوهم، وإن ماتوا؛ فلا تشهدوهم)). وفي سنده زكريا بن منصور. قال الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (٢٠٥/٧). ((وثقه أحمد بن صالح وغيره وضعَّفه جماعة)). اهـ

وإنكار القدر، وزعموا أنَّه لا يمكن الجمع بين ما هو ثابت بالضرورة من اختيار العبد في فعله ومسؤوليته عنه، وبين ما دلَّت عليه النصوص من عموم خلقه تعالى ومشيئته؛ لأنَّ ذلك العموم في زعمهم إبطال لمسؤولية العبد عن فعله، وهدمٌ للتكاليف، فرجحوا جانب الأمر والنهي، وخصَّصوا النصوص الدَّالة على عموم الخلق والمشيئة بما عدا أفعال العباد، وأثبتوا أنَّ العبد خالق لفعله بقدرته وإرادته، فأثبتوا خالقين غير الله، ولهذا سمُّوا مجوس هذه الأمَّة؛ لأنَّ المجوس يزعمون أنَّ الشيطان يخلق الشر والأشياء المؤذية، فجعلوه خالقًا مع الله، فكذلك هؤلاء جعلوا العباد خالقين مع الله.

والطائفة الثانية: يقال لها: الجبرية، وهؤلاء غَلَوا في إثبات القدر، حتى أنكروا أن يكون للعبد فعل حقيقة، بل هو في زعمهم لا حرية له، ولا اختيار، ولا فعل؛ كالريشة في مهبِّ الرياح، وإنَّما تُسْنَدُ الأفعال إليه مجازًا، فيقال: صلى، وصام، وقتل، وسرق؛ كما يقال: طلعت الشمس، وجرت الريح، ونزل المطر، فاتهموا ربهم بالظلم وتكليف العباد بما لا قدرة لهم عليه، ومجازاتهم على ما ليس من فعلهم، واتَّهموه بالعبث في تكليف العباد، وأبطلوا الحكمة من الأمر والنهي، ألا ساء ما يحكمون.

(فَصْلٌ[1]: وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ[1] أَنَّ

والحديث أورده اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/٦٩٣) بأسانيد ضعيفة. وقال ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (ص٢٧٣): «كل أحاديث القدريَّة المرفوعة ضعيفة، وإنما يصحُّ الموقوف منها».

(١) ليست في الأصل.

الـدِّينَ وَالإِيمَـانَ قَـوْلٌ وَعَمَـلٌ، قَـوْلُ الْقَلْـبِ[٢] وَاللِّسَـانِ[٣]، وَعَمَلُ الْقَلْبِ[٤] وَاللِّسَانِ[٥] وَالْجَوَارِحِ[٦].

[تعريف الإيمان]

وَأَنَّ الإِيمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالمعْصِيَةِ).

سبق أن ذكرنا في مسألة الأسماء والأحكام أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة يعتقدون أنَّ الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان، وأنَّ هذه الثلاثة داخلة في مسمى الإيمان المطلق.

فالإيمان المطلق يدخل فيه جميع الدين: ظاهرُه وباطنُه، أصولُه وفروعُه، فلا يستحقُّ اسم الإيمان المطلق إلا من جمع ذلك كله ولم ينقص منه شيئًا.

ولما كانت الأعمال والأقوال داخلة في مسمى الإيمان؛ كان الإيمانُ قابلًا للزيادة والنقص، فهو يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية؛ كما هو صريح الأدلة من الكتاب والسنة، وكما هو ظاهرٌ مشاهدٌ من تفاوت المؤمنين في عقائدهم وأعمال قلوبهم وأعمال جوارحهم[٧].

---

(١) في الأصل: وَمِنْ أُصُولِ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ.

(٢) قول القلب: تصديقه وإيقانه.

(٣) قول اللسان: النطق بالشهادتين.

(٤) عمل القلب: النية، والإخلاص، والمحبة والانقياد ...

(٥) عمل اللسان: ما لا يؤدى إلا به؛ كتلاوة القرآن وسائر الأذكار.

(٦) عمل الجوارح: ما لا يؤدى إلا بها؛ مثل: القيام، والركوع، والسجود.

انظر: «معارج القبول» (٢/١٧-٢٠).

(٧) **اعلم أن من قال بإحدى هذه العبارات فقد وقع في الإرجاء أو دخلت عليه شبهته:**

١- الإيمان تصديق بالقلب فقط. (جهمية)

٢- الإيمان نطق باللسان فقط. (كرَّامية)

٣- الإيمان تصديق بالقلب ونطق باللسان. (مرجئة الفقهاء)

٤- الإيمان تصديق بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالقلب دون الجوارح.

٥- الإيمان لا يزيد ولا ينقص والناس في أصله سواء.

٦- الكفر تكذيب فقط. (جهمية)

٧- الكفر لا يكون إلا بالاعتقاد أو الجحود والاستحلال، ويستشهدون بقول الطحاوي رحمه الله في عقيدته: ((ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحله)).

(والصواب أن يقال: الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب –دون الشرك أو الكفر–، ما لم يستحله).

٨- ترك جميع أعمال الجوارح (جنس الأعمال كما يسميه ابن تيمية) ليس كفراً مخرجاً من الملة.

(ووجه كونه إرجاءً لأنه يلزم منه أن أعمال الجوارح ليست ركنًا في الإيمان، بل و لا عمل القلب كذلك، وهذا باطل لارتباط الظاهر بالباطن، فيمتنع وجود عمل القلب مع انتفاء عمل الجوارح)

٩- أعمال الجوارح شرط كمال في الإيمان وليست ركنًا ولا شرط صحة.

(والصواب في هذا أن يقال: جنس أعمال الجوارح ركنٌ في الإيمان، وآحادها – عدا الصلاة– من مكملاته)

١٠- الأقوال والأعمال الكفرية ليست كفرًا ولكنها تدل على الكفر.

١١- المكفرات القولية والعملية المخرجة من الملة هي ما كان مضادًا للإيمان من كل وجه أو ما كانت دليلًا على الكفر، وجَعْلُ مناط التكفير كونها مضادةً للإيمان من كل وجه أو كونها تدل على ذلك.

(والصواب أن يقال: المكفرات القولية والعملية المخرجة من الملة هي ما دل الدليل على كونها كذلك، وهي مضادة للإيمان من كل وجه وتدل على كفر الباطن، ولابد) فتأمل الفرق.

١٢- جعلهم الشهوة وعدم القصد من موانع التكفير.

ومن الأدلَّة على زيادة الإيمان ونقصه أنَّ الله قسَّم المؤمنين ثلاث طبقات، فقال سبحانه: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ﴾[فاطر: ٣٢].

فالسابقون بالخيرات هم الذين أدَّوا الواجبات والمستحبات وتركوا المحرَّمات والمكروهات، وهؤلاء هم المقرَّبون.

(ووجه كونه إرجاءً أن مآله إلى حصر الكفر في الاعتقاد، أما إن عُني بالقصد: العمد المقابل للخطأ فنعم، فالخطأ من موانع التكفير، لكن ليُعلم أنه يكفي أن يقصد (يتعمد) عمل الكفر، ولا يلزم منه أن يقصد الوقوع في الكفر)

١٣- ترك الصلاة ليس كفرًا لأنه من أعمال الجوارح، وعمل الجوارح شرط في كمال الإيمان.

(ووجه كونه إرجاءً أن قائله لا يكفِّر بالعمل وإنما الكفر عنده اعتقاد فقط، فمسألة الصلاة من أظهر المسائل التي أجمع الصحابة على كفر تاركها، أما لو رجَّح عدم كفر من يصلي تارة ويترك تارة لأدلة شرعية لديه -كما قد وقع من بعض السلف- أو أن الإجماع لم يبلغه، فهذا لا صلة له بالارجاء)

ومن هنا يُعلم خطأ ما يردده البعض من مقولةٍ لبعض السلف : ((من قال إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، وأنه يزيد وينقص، فقد بريء من الإرجاء كله أوله وآخره))

وهي مقولة حق ولا شك ولكن على فهم قائليها من السلف، وهو أنَّ العمل والقول والاعتقاد أركان في الإيمان لا يجزيء أحدها عن الآخر، وإلا فمن قال ذلك وهو لا يرى أعمال الجوارح ركناً في الإيمان، أو قال ذلك وهو يحصر الكفر في التكذيب والاستحلال فإنه قد نطق بما قاله السلف في تعريف الإيمان لكن لا على الوجه الذي أرادوه، وهذه العبارة شبيهة بقول النبي صلى الله عليه وسلم : ((من قال لاإله إلا الله دخل الجنة)) فما يقول هؤلاء فيمن قالها ولم ينطق بشطر الشهادة الآخر -محمد رسول الله-، أو قالها وارتكب ناقضًا من نواقضها، فهذه كتلك. ولهذا حذَّر أهل العلم من بعض الكتب مع تبنيها أن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص. والله أعلم.

والمقتصدون هم الذين اقتصروا على أداء الواجبات وترك المحرَّمات.

والظالمون لأنفسهم هم الذين اجترؤوا على بعض المحرَّمات وقصَّروا ببعض الواجبات مع بقاء أصل الإيمان معهم.

ومن وجوه زيادته ونقصه كذلك أنَّ المؤمنين متفاوتون في علوم الإيمان، فمنهم من وصل إليه من تفاصيله وعقائده خيرٌ كثيرٌ، فازداد به إيمانه، وتمَّ يقينُه، ومنهم من هو دون ذلك، حتى يبلغ الحالُ ببعضهم أن لا يكون معه إلا إيمانٌ إجماليٌّ لم يتيسَّر له من التفاصيل شيء، وهو مع ذلك مؤمن.

وكذلك هم متفاوتون في كثير من أعمال القلوب والجوارح، وكثرة الطاعات وقلتها.

وأما من ذهب إلى أنَّ الإيمان مجرَّد التصديق بالقلب، وأنَّه غير قابل للزيادة أو النقص؛ كما يُروى عن أبي حنيفة وغيره؛ فهو محجوجٌ بما ذكرنا من الأدلة، قال عليه السلام: ((الإيمان بضعٌ وسبعون شعبةً؛ أعلاها: قول: لا إله إلَّا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق))[1].

(وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِمُطْلَقِ المعَاصِي وَالْكَبَائِرِ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الْخَوَارِجُ[2]؛ بَلِ الأُخُوَّةُ الإِيمَانِيَّةُ ثَابِتَةٌ مَعَ المعَاصِي؛ كَمَا قَالَ

---

(١) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

(٢) **اعلم أن هناك سماتٍ من اتسم بها أو ببعضها فهو خارجي، أو وقع فيما وقعت فيه الخوارج من الغلو:**

١- تكفير صاحب الكبيرة.

٢- تكفير من وقع في معصية وأصر عليها.

سُبْحَانَهُ: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة:١٧٨]، وَقَالَ: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ ﴾ [الحجرات:٩-١٠]).

ومع أنَّ الإيمان المطلق مركَّب من الأقوال والأعمال والاعتقادات؛ فهي ليست كلها بدرجة واحدة؛ بل العقائد أصلٌ في الإيمان، فمَن أنكر شيئًا مما يجب اعتقاده في الله أو ملائكته أو كتبه أو رسله أو اليوم الآخر أو مما هو معلومٌ من الدين بالضرورة؛ كوجوب الصلاة، والزكاة، وحرمة الزنا والقتل... إلخ؛ فهو كافرٌ، قد خرج من الإيمان بهذا الإنكار.

٣- القول بأن الإيمان شيء واحد لا ينقص، فإذا ذهب بعضه ذهب كله.

٤- جواز الخروج على الحاكم المسلم لجوره وظلمه، وإن لم يُرَ منه كفرٌ بواحٌ.

(ووجه كونه خارجية، أنه قد استقر رأي أهل السُّنَّة والجماعة على عدم جواز ذلك، وخالفت الخوارج)

٥- عدم العذر بالجهل مطلقًا.

٦- تكفير كل من حكم بغير ما أنزل الله ولو في قضية معينة.

والصواب: التفريق بين التشريع العام وجعله دينًا متبعًا وقانونًا ملزمًا، وبين جعل الشريعة الإسلامية هي الدين الملْزِم، ومخالفتها وعدم الحكم بها في قضية أو قضايا معينة.

وانظر: (ص: ٢٩٩).

٧- التسرع في تكفير المعين دون مراعاةٍ لتحقق الشروط وانتفاء الموانع.

(وَلَا يَسْلُبُونَ الْفَاسِقَ الـملِّيَّ[١] [الإسْلامَ][٢] بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا يُخَلِّدُونَهُ فِي النَّارِ؛ كَمَا تَقُولُ الـمعْتَزِلَةُ.

بَلِ الْفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الإِيمَانِ المطْلَقِ[٣]؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ [النساء:٩٢].

وَقَدْ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الإِيمَانِ الـمطْلَقِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾[الأنفال:٢]، وَقَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: ((لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ))[٤].

وَنَقُولُ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ، فَلَا يُعْطَى الاسْمَ المطْلَقَ، وَلَا يُسْلَبُ مُطْلَقَ الاسْمِ)

وأما الفاسق الـملِّي الذي يرتكب بعض الكبائر مع اعتقاده حرمتها؛ فأهل السُّنَّة والجماعة لا يسلبون عنه اسم الإيمان بالكلِّيَّة، ولا يخلِّدونه في النَّار؛ كما تقول المعتزلة والخوارج، بل هو عندهم مؤمنٌ ناقص الإيمان، قد

(١) أي: الذي على ملة الإسلام.

(٢) في الأصل: (اسْمَ الإيمَانِ)، وهو الصواب.

(٣) في الأصل: بدون (المطلق) وهو الصواب، وما ها هنا لا يستقيم.

(٤) رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧)، ورواه أبو داود، والترمذي، والنسائي.